أشغال اللقاء الوطني حول

البرنامج التحسيسي المندمج لمناهضة العنف والتمييز ضد النساء والفتيات

السبت 9 مارس 2013

بمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين

الرباط

تقديم

احتفاء باليوم العالمي للمرأة، أعطت السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، صباح يوم السبت 9 مارس 2013 بالرباط، انطلاقة البرنامج التحسيسي المندمج البين قطاعي لمناهضة العنف والتمييز ضد النساء، بحضور السادة أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، ومصطفى الخلفي، وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، ومحمد الصبيحي، وزير الثقافة، الذين عبروا عن تفاعلهم الإيجابي مع نداء وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بجعل السنة الحالية 2013 سنة لمحاربة العنف ضد النساء، بل وانخراطهم في التعبئة المستمرة حول مخاطر الظاهرة.

وأكدت السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، أن العنف من أهم المعيقات التي تهدد الحقوق الأساسية للمرأة وتستلزم تظافر مختلف الجهود، معتبرة إطلاق هذا البرنامج خطوة جديدة لتعبئة المجتمع لمكافحة الظاهرة العنف جاء ثمرة مسلسل تدارسي وتشاوري استثمر توصيات الندوة الإقليمية والندوة الوطنية اللتين نظمتهما الوزارة شتنبر 2012 ودجنبر 2012 على التوالي، وناقشنا خلالهما، مع الفاعلين والمتدخلين المؤسساتيين والجمعويين، مختلف التوجهات الممكن استثمارها للخروج بخطة عمل جديدة لمناهضة العنف ضد النساء، إلى جانب التوصيات الصادرة عن بعض الفرق النيابية خلال الندوات الموضوعاتية التي نظمت بالبرلمان، وتوصيات العديد من جمعيات المجتمع المدني من خلال أنشطتها وندواتها ولقاءاتها الدراسية، مشيرة إلى أنها تراهن، وشركائها، على إجماع الأمة حول نبذ العنف والتجند لمناهضته، واستبدال السلوك المبني على العنف بالسلوك المبني على الاحترام، في أفق نشر ثقافة المساواة وإقرار الحقوق.

من جهته، أبرز السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، الجانب الديني في مكافحة العنف والتمييز ضد المرأة، الذي يقوم على الرحمة.

أما السيد مصطفى الخلفي، وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، فقد شدد من جهته على ضرورة إشراك وسائل الإعلام في محاربة العنف ضد المرأة، وذلك على ضوء الدور الهام الذي يضطلع به الإعلام.

فيما أبرز السيد الأمين الصبيحي، وزير الثقافة، أهمية دعم النساء والباحثات في مختلف المجالات الإبداعية.

هذا، وعبرت السيدة بسيمة الحقاوي عن عميق شكرها للسادة الوزراء الذين أعطوا دفعات سياسية قوية حتى يرى هذا البرنامج النور من خلال انخراطهم الإيجابي وغير المشروط مع الوزارة في سبيل وضع إطار برمجي وطني للتحسيس والتوعية بظاهرة العنف ضد النساء، وأيضا من خلال التزامهم على أن تكون سنة 2013 سنة للتحسيس بظاهرة العنف ضد المرأة ومخاطرها على المجتمع عامة، مؤكدة أن العنف لم يعد من الممكن القبول به، أو التماس العذر له أو التهاون بشأنه.

البرنامج

يعتبر هذا البرنامج التحسيسي المندمج ثمرة التنسيق الحكومي المتواصل، بين أربع قطاعات أساسية هي الأوقاف والشؤون الإسلامية، والتربية الوطنية، والثقافة، والاتصال، إلى جانب القطاع المنسق التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، بشأن الجهود اللازمة من أجل المناهضة والوقاية من العنف والتمييز ضد النساء، سيما وأن نجاح مثل هذه الجهود لا يتحقق إلا بالانتقال من المبادرات القطاعية المنفردة إلى فعل بين قطاعي مندمج يحقق الالتقائية الضامنة للنجاعة والفاعلية.

أهداف البرنامج

يتمحور البرنامج التحسيسي المندمج البين قطاعي لمناهضة العنف والتمييز ضد النساء، الذي يمتد لأربع سنوات، حول التوعية والتربية والإرشاد، وترسيخ ثقافة المساواة والإنصاف ومناهضة التمييز والعنف ضد النساء، باعتبار الدور الهام الذي يقوم به الإعلام والتربية والتربية الدينية والتعليم والتواصل في تشكيل الوعي الجماعي المتشبع بقيم المساواة والعدل والإنصاف والكرامة، والرافض لكل مظاهر التمييز والعنف، وذلك بغية تحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز التحسيس والتوعية بمخاطر العنف والتمييز الذي يطال النساء؛
- تطوير مقاربة العمل البين قطاعي، وتعزيز انخراط مختلف الفاعلين في التعبئة الاجتماعية الشاملة وفق نهج مشترك؛
- مأسسة الشراكة البين قطاعية في مجال التحسيس والتوعية لمحاربة العنف والتمييز ضد النساء.

مرتكزات البرنامج التحسيسي المندمج

يرتكز هذا البرنامج، الذي يترجم الإرادة القوية لرفع التحديات المشتركة التي تطرحها ظاهرة العنف ضد النساء، على:

- الشراكة المؤسساتية المتعددة الأطراف التي ترتكز على الانخراط الفعلي والممأسس لمختلف الفاعلين، من قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية وقطاع خاص ووسائل الإعلام؛
- الشراكة الداعمة مع القطاع الخاص ومنظمات التعاون الدولي.

محاور البرنامج البين قطاعي

يتمحور هذا البرنامج المندمج البين قطاعي على عدد من المحاور تتلخص في التعبئة والتنسيق وحكامة البرنامج، والمحور الإعلامي والتواصلي والمحور التربوي والتوعوي والإرشادي والمحور الثقافي والفني.

يتمحور البرنامج التحسيسي البين قطاعي في التوعية والتربية والإرشاد، وفي ترسيخ ثقافة المساواة ومناهضة التمييز والعنف ضد النساء، وذلك وفق الآتي:

1. المحور الإعلامي والتواصلي:

يشكل إحدى الركائز الأساسية التي تساهم في تشكيل الوعي المجتمعي المحترم لمبادئ حقوق الإنسان، بحيث يتم العمل حاليا على إحداث المرصد الوطني لتحسين صورة المرأة في الإعلام بشراكة بين وزارة التضامن والمرأة ووزارة الاتصال، إضافة إلى المجهودات التي بذلتها وزارة الاتصال لإدماج النوع الاجتماعي في دفاتر تحملات القطب الإعلامي بالمغرب والتي ستساهم في تطور تناول الإشكاليات المرتبطة بالمساواة والتمييز وفي حضور الكفاءات النسائية في مختلف البرامج الإعلامية. هذا بالإضافة إلى برمجة إطلاق قناة للأسرة والطفل في إطار شراكة بين القطاعين.

ويشكل إحداث المرصد الوطني لصورة المرأة في الإعلام آلية أساسية للتتبع والتقييم، ومناهضة كل مس بالحقوق الإنسانية للنساء كما نص على ذلك الدستور. كما أن عقد شراكات فعلية مع قنوات الإعلام العمومي يؤسس لبرنامج توعية دائمة وتحسيس متواصل، مما يجنبنا التعامل المناسباتي والاحتفالي مع هذه الظاهرة المؤرقة.

2. المحور التربوي:

يعتبر المدخل التربوي من المجالات الأساسية التي تراهن عليها الحكومة لتحقيق إقلاع تربوي تعليمي يرسخ مبادئ المساواة واللاعنف. وفي هذا الإطار، عملت وزارة التربية الوطنية على إعداد استراتيجية مندمجة للوقاية ومحاربة العنف في الوسط المدرسي، كان من بين مخرجاتها الأساسية:

- إحداث نظام للمعلومات والتتبع وتقييم الحالات المرصودة؛
- إحداث مراكز الاستماع والوساطة، ومراصد العنف بالوسط المدرسي؛
- استهداف إدماج قيم حقوق الإنسان والـمواطنة في الكتب والبرامج الـمدرسية، وتنقية الكتب المدرسية من الصور النمطية التمييزية أو الـمولدة للعنف؛
- إدماج قيم التسامح ونبذ العنف، والمواطنة في برامج التكوين الأساسي للأطر التربوية ومراجعة طرق التدريس والتقويم والامتحانات لتجنب ظواهر العنف.

3. المحور الثقافي والفني:

تعمل وزارة الثقافة على تضمين المجهودات الرامية إلى تطوير الإبداع الفني والثقافي بشكل عام مبادئ المساواة والإنصاف والعدل والكرامة. وتشكل المبادرات المحددة في هذا البرنامج آلية لاستثمار الأوراش المفتوحة لنشر ثقافة المساواة والإنصاف ومناهضة التمييز ضد النساء.

4. المحور الديني:

تعمل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على إشراك المرأة العالمة في المؤسسات العلمية، مما أضفى قيمة مضافة على مشاريع إصلاح الحقل الديني بالمغرب الذي يعتبر من بين المداخل الأساسية المساهمة في إعادة تشكيل ثقافة مجتمعية منضبطة لقيم العدالة والإنصاف والكرامة.

وهكذا، تشكلت منذ 2005، بالمجالس العلمية المحلية خلايا مكلفة بشؤون المرأة وقضايا الأسرة تضم 94 امرأة عالمة عضوة بهذه المجالس العلمية، و05 عالمات في تشكيلة المجلس العلمي المغربي لأوروبا، إضافة إلى ما يزيد عن 5000 مؤطرة في مجال الوعظ والإرشاد في المساجد والأندية الثقافية والمراكز الاجتماعية والمؤسسات السجنية وغيرها. كما تعمل الوزارة على حث وتحفيز خطباء الجمعة لتناول وضع المرأة ودورها والتحسيس بضرورة تجنب ما يمس احترام حقوقها وكرامتها.

آلية التتبع والأجرأة

في إطار تتبع تنفيذ البرنامج التحسيسي المندمج لمناهضة العنف والتمييز ضد النساء، تحدث لجنة إشراف مشتركة، مكونة من ممثلي القطاعات الأربع المنخرطة، تسهر على:

- إعداد وتحيين البرنامج السنوي التحسيسي المندمج لمناهضة العنف والتمييز ضد النساء والفتيات، مع السهر على تنسيقه وتنفيذه؛
- إعداد التقرير السنوي التقييمي للبرنامج، يقدم كل سنة بمناسبة تخليد اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات، والذي يصادف 25 نونبر من كل سنة.

الكلمة الافتتاحية للسيدة بسيمة الحقاوي
وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

بسم الله الرحمن الرحيم.. والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية
السيد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة
السيد وزير الثقافة
السيدات والسادة ممثلي القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية
السيدات والسادة ممثلي المنظمات الدولية والأحزاب السياسية وهيآت المجتمع المدني وعموم الفاعلين
حضرات السيدات والسادة

أستهل كلمتي بتوجيه تحية خـاصة للمرأة المغربية على امتداد ربوع وطننا، بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، مفعمة بكل عبارات التقدير والاحترام، وأن أنوه بالجهد الذي بذلته، وتبذله، لربح رهانات التمكين السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وتحصيل العديد من المكتسبات في هذا المجال دون كلل، رافعة مزيدا من التحديات لتحقيق مجتمع تسوده المساواة، وتترسخ فيه مبادئ احترام كرامة المرأة وحقوقها الإنسانية.

نقف اليوم لتثمين جهودنا المشتركة والجماعية، كل من موقعه، للدفاع عن الحقوق الإنسانية للمرأة

المغربية، ونسير جميعا سيرا متوازنا وحثيثا نحو تقعيد سليم لمبادئ المساواة ومكافحة كل أشكال التمييز ضدها، وهو ما تشهد لنا به الدول في محافل مختلفة.

كما نقف اليوم لتقييم مختلف التدابير التي اتخذت من أجل النهوض بأوضاع النساء المغربيات، ورصد المعيقات التي لا تزال تحول دون تنميتهن ورقيهن.

ويأتي العنف في مقدمة أهم المعيقات التي تهدد الحقوق الإنسانية الأساسية للمرأة عموما، وليس فقط المرأة المغربية، وتؤخر موعد مجتمعاتنا مع التنمية، مما حذا بالمنتظم الدولي أن يطلق هذه السنة حملة دولية تحمل شعار «وعد الحر دين عليه: حان وقت العمل لإنهاء العنف ضد المرأة»، فلم يعد «من الممكن على الإطلاق القبول به أو التماس العذر له أو التهاون بشأنه».

وفي ثقافتنا الإسلامية، يربط الحديث عن العنف ضد النساء باللؤم، حيث يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا يكرمهن إلا كريم، ولا يهينهن إلا لئيم».

حضرات السيدات والسادة

اسمحوا لي أن أقف عند أهم ملامح مسار النضال الوطني والمجتمعي طيلة عقدين من الزمن لمناهضة العنف ضد النساء، حيث، وإن سبق المجتمع المدني في تكسير جدار الصمت حول هذه الظاهرة المشينة، فإن ما يميز تجربتنا الوطنية هو ذلك الانخراط القوي للحكومة في هذا النضال، عملا وتأصيلا لمبدأ إلزامية مسؤولية الدولة في حماية مواطناتها ومواطنيها، على السواء، من العنف وآثاره، والذي ترجم إلى مبادرات وبرامج في إطار تجميع الجهود وترشيد مقاربات الدعم وتحسين آثارها.

حضرات السيدات والسادة

واستمرارا لهذا المسار، نضيف اليوم لبنة أخرى تسهم في بناء مجتمع مناهض للعنف ضد النساء ورافض لكل أشكاله، ونعلن إطلاق «البرنامج التحسيسي المندمج لمناهضة العنف والتمييز ضد النساء» البين قطاعي، والذي نشرف بالتوقيع على اتفاقيات شراكته مع أربع قطاعات حكومية تشكل أهم المتدخلين في مجال الوقاية من العنف.

ويسعدني أن أتقدم بالشكر للسادة الوزراء الذين أعطوا دفعات سياسية قوية حتى يرى هذا البرنامج النور، وذلك من خلال انخراطهم الإيجابي وغير المشروط معنا في سبيل وضع إطار برمجي وطني

للتحسيس والتوعية بظاهرة العنف ضد النساء، وأيضا من خلال التزامهم على أن تكون سنة 2013 سنة للتحسيس بظاهرة العنف ضد المرأة ومخاطرها على المجتمع عامة.

وهو النفس الإيجابي ذاته الذي نتوقعه تفاعلا مسؤولا وقويا مع باقي المحاور الاستراتيجية الأخرى التي نشتغل عليها، والتي يأتي في مقدمتها إخراج قانون محاربة العنف ضد النساء، وتأسيس المرصد الوطني للعنف ضد المرأة، التي شرفنا أمسي الجمعة 8 مارس بإحياء لجنة القيادة والتوجيه الخاصة به والتي أسست سنة 2005 ولم تعقد اجتماعاتها منذ 2007، إلى جانب تطوير آليات الحماية والرعاية، وإعادة التأهيل والاندماج لفائدة النساء والفتيات ضحايا العنف.

حضرات السيدات والسادة

إن «البرنامج التحسيسي المندمج لمناهضة العنف والتمييز ضد النساء»، الذي نطلقه اليوم، برنامج بين قطاعي يمتد إلى 4 سنوات تنخرط فيه 4 قطاعات أساسية، وهي قطاعات التربية الوطنية، والثقافة، والاتصال، وقطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية. وتوقيع الشراكة اليوم معها يهم تفعيل الإجراءات المتعلقة بالشق التوعوي، والتربوي والإرشادي، والشق المتعلق بترسيخ ثقافة المساواة ومناهضة التمييز والعنف ضد النساء.

ويعتبر هذا البرنامج التحسيسي المندمج ثمرة مسلسل تدارسي وتشاوري استثمر:

- توصيات المؤتمر الإقليمي الذي نظمته وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بتعاون مع المجلس الأوروبي يومي 24 و25 شتنبر 2012
- توصيات الندوة الوطنية التقييمية، التي نظمتها وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية دجنبر 2012، وناقشت مع الفاعلين والمتدخلين المؤسساتيين والجمعويين مختلف التوجهات الممكن استثمارها للخروج بخطة عمل جديدة لمناهضة العنف ضد النساء
- التوصيات الصادرة عن بعض الفرق النيابية خلال الندوات الموضوعاتية التي نظمت بالبرلمان، وأيضا توصيات العديد من جمعيات المجتمع المدني من خلال أنشطتها وندواتها ولقاءاتها الدراسية

والتزاما منا بالمبدأ المتأصل للتشاركية، فإن إجراءات هذا البرنامج، التي تؤطرنا فيه الخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة، منفتحة أيضا على مساهمة جمعيات المجتمع المدني بآرائها واقتراحاتها، لأننا نعمل بمبدأ واضح يستند إلى النص الدستوري الذي يتحدث عن الديمقراطية التشاركية، ونراهن على إجماع الأمة حول نبذ العنف والتجند لمناهضته، واستبدال السلوك المبني على العنف بالسلوك المبني على الاحترام في أفق نشر ثقافة المساواة وإقرار الحقوق.

اتفاقية الشراكة

شهد حفل إطلاق البرنامج التحسيسي المندمج البين قطاعي لمناهضة العنف والتمييز ضد النساء توقيع السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، لاتفاقيتي شراكة مع كل من السيد محمد الأمين الصبيحي، وزير الثقافة، والسيد مصطفى الخلفي، وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، تستهدفان التوعية وترسيخ ثقافة المساواة، ومناهضة العنف والتمييز ضد النساء.

اتفاقية الشراكة بين وزارتي التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية والثقافة المبرمة لتفعيل البرنامج التحسيسي المندمج في مجال مناهضة العنف والتمييز ضد النساء والفتيات

1. أهداف الاتفاقية

تهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين الوزارتين من أجل المساهمة في إدماج وترسيخ مبادئ العدل والإنصاف والمساواة بين الجنسين في كافة مجالات التدخل المشترك بين القطاعين، وذلك من خلال تنفيذ تدابير البرنامج التحسيسي المندمج لمناهضة العنف والتمييز ضد النساء، المرفق بالاتفاقية، وذلك مع مراعاة اختصاصات كل قطاع طرف في هذه الاتفاقية.

2. مجالات التعاون والتنسيق

مجال دعم مبادرات مناهضة العنف والتمييز، من خلال:

- تشجيع مبادرات طلبة المعهد العالي للفن المسرحي والتنشيط الثقافي في مجال المساواة ومناهضة العنف والتمييز ضد النساء؛
- تضمين محور العنف ضد النساء في محاور التكوين المسرحي والفني وتشجيع الإنتاجات الفنية في هذا الموضوع ودعم إنتاج عرض مسرحي تحسيسي حول العنف ضد النساء والفتيات تحت إشراف المعهد العالي للتنشيط الثقافي والمسرحي؛

- دعم الإبداعات الفنية في الموضوع، والمساهمة في نشرها خاصة داخل المؤسسات والفضاءات التابعة للوزارة، بما فيها إنتاجات الفرق الغنائية الشبابية؛
- تنظيم ندوات موازية حول موضوع العنف والتمييز ضد النساء في إطار المعرض الدولي للكتاب، مع تخصيص رواق خاص بالبرنامج التحسيسي المندمج لمناهضة العنف والتمييز ضد المرأة؛
- تنظيم لقاءات وأنشطة جهوية لفائدة الشباب والنساء حول مناهضة العنف والتمييز ضد النساء داخل الفضاءات التابعة لوزارة الثقافة خاصة منها المندوبيات والمسارح والمكتبات؛
- تخصيص جائزة للإبداع الثقافي في مجال المساواة ومناهضة التمييز.

مجال التحسيس والتوعية، عبر:

- المشاركة المتبادلة في تأطير الأنشطة المتعلقة بالموضوع على الصعيد الوطني والمحلي؛
- تبادل واستعمال الآليات والوثائق والدعائم الإعلامية المعدة في المجال؛
- المساهمة المشتركة في تنظيم الحملات الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء؛
- استثمار البنيات والمؤسسات التابعة للقطاعين في تكثيف الأنشطة التحسيسية للقرب؛
- تكثيف الحضور الإعلامي في البرامج التلفزية والإذاعية لتحريم وتجريم الظاهرة.

مجال تقوية قدرات الفاعلين، والذي تلتزم وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، ووزارة الثقافة بإدماج حقوق المرأة في استراتيجياتهما وبرامجهما الوطنية والمحلية، مع تنفيذ أنشطة للترويج ونشر مبادئ العدل والإنصاف بين الجنسين والمساهمة في تكوين الموارد البشرية في مجال الإنصاف والمساواة والحقوق الإنسانية للمرأة.

اتفاقية الشراكة بين

وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية ووزارة الاتصـــال

هدف الاتفاقية

تهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين الوزارتين من أجل المساهمة في إدماج وترسيخ مبادئ العدل والإنصاف والمساواة بين الجنسين في كافة مجالات التدخل المشترك بين القطاعين، وذلك من خلال تنفيذ تدابير البرنامج التحسيسي المندمج لمناهضة العنف والتمييز ضد النساء

مجالات التعاون والتنسيق .

- نشر وترسيخ مبادئ المساواة والعدل والإنصاف بين المواطنين والمواطنات عبر تنفيذ أنشطة مشتركة في المجال؛
- ترسيخ مبادئ المساواة والعدل والإنصاف في استراتيجية وبرامج كل قطاع؛

- المساهمة في تنفيذ وتتبع وتقييم البرنامج البين قطاعي المندمج للتحسيس والتوعية والمشاركة في تفعيل آليات الحكامة المرتبطة به.

الالتزامات المشتركة

- الإشراف على تتبع تنفيذ البرنامج التحسيسي المندمج لمناهضة العنف والتمييز ضد النساء وتقييمه؛
- توفير الموارد المالية والمادية والتقنية لإنجاح البرنامج التحسيسي المندمج؛
- المساهمة في تقوية قدرات الإعلاميين من أجل تمكينهم من آليات تقديم صورة متوازنة للمرأة في الإعلام تتوافق وأدوارها الحيوية في المجتمع؛
- دعم لجنة التدبير المكونة من ممثلي القطاعات الحكومية المعنية بهذا البرنامج بجميع وسائل العمل الضرورية للقيام بمهامها وإنجاح مأموريتها؛
- الإشراف على تنظيم جائزة التميز المرأة المغربية، والتي من بين مجالات تخصصها الإبداع الفني والثقافي الأكثر جودة؛
- توسيع وتحسين نوعية الوصلات والدعائم الإعلامية ومضامين البرامج التلفزية والإذاعية المبثة في القنوات الإعلامية المغربية؛
- نشر دوريات من أجل القضاء على الصور النمطية حسب الجنس في الإنتاجات التلفزية والإذاعية؛
- تحسيس المؤسسات الإعلامية و وكلات الإشهار بأهمية محاربة العنف ضد النساء؛
- المساهمة في تنظيم دورات تكوينية لفائدة رجال ونساء الإعلام بمختلف مشاربه من أجل التحسيس والتوعية بآفات العنف ضد النساء وتبعاته السلبية والخطيرة؛
- تخصيص برنامج لإبراز نماذج نسائية متميزة في مختلف المجالات؛
- رصد ونشر التقارير التي تعدها شركات الاتصال السمعي البصري العمومي حول مدى احترام مقتضيات تحسين صورة المرأة في الإعلام وجهود السعي نحو المناصفة؛

- إدراج مادة توعوية في مجال الإنصاف والمساواة ومحاربة العنف بجميع أشكاله ضد المرأة في برامج التكوين والتكوين المستمر؛
- بلورة مصوغات ووصلات إشهارية تنبذ العنف، وتدعو إلى ترسيخ ثقافة المساواة والعدل والإنصاف بين الجنسين ونشرها في القناة التربوية والتواصلية؛
- إعداد ونشر دليل كشف ومحاربة الصور النمطية في جميع وسائل الإعلام؛
- إغناء المواقع الإلكترونية بالتقارير والدراسات والأنشطة المتعلقة بالموضوع مع تبادل الوثائق للإغناء المتبادل لمراكز التوثيق.